أهمية هياكل الصحة الأساسية في استمرارية الخدمات الصحية ومكافحة وباء كورونا

تعتمد المقاربة المطبقة الى حد اليوم لمكافحة خطر وباء كورونا بشكل أساسي على اغلاق ومراقبة الحدود والاسعاف وخدمات المستشفيات. مع ارتفاع نسب العدوى المحلية، تجلت محدودية قدرة هذه المقاربة على مكافحة الوباء: أصبح خط 190 الآن مثقلًا بالاتصالات ويصعب التحصل عليه في حالات الطوارئ الحقيقية، ومن المتوقع ألا تقدر المستشفيات على استيعاب جميع المرضى في الأسابيع المقبلة حيث لن يكون من السهل التكفل بعلاج مرضى الكورونا.

من الضروري اذن اعتماد مقاربة لا مركزية فعلية، تشمل جميع مكونات وعناصر القطاع الصحي كما أوصت بذلك منظمة الصحة الدولية واجراء التعديلات اللازمة وتصحيح الأخطاء وملأ الثغرات. ان هياكل الرعاية الصحية الأساسية التي لم يتم تجنيدها لمواجهة هذه الجائحة، أو على الأقل لم يقع تجنيدها بالشكل الكافي، قادرة على الاضطلاع بدور رئيسي وهام في الاستراتيجية الوطنية للسيطرة على الفيروس خاصة بفضل انتشارها الواسع على المستوى الجغرافي وبفضل خبراتها ومهاراتها في الرعاية الصحية الأساسية.

من الضروري المواصلة في مكافحة وباء كورونا مع الحرص على مواصلة هياكل الرعاية الصحية الأساسية وجميع مؤسسات العناية الصحية بشكل عام في تقديم خدماتها كما نص على ذلك بيان وزارة الصحة بتاريخ 22 مارس 2020.

يدعو المديرون العامون للمؤسّسات العموميّة للصحّة ومديرو مختلف الهياكل والمؤسسات الصحيّة العموميّة إلى اتّخاذ جميع الاجراءات الاداريّة والتنظيميّة اللازمة بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخّلة قصد ضمان استمراريّة إسداء الخدمات الصحيّة في أفضل الظروف وفقا لبرنامج عمل يتمّ إعداده على مستوى كلّ مؤسسة:

1. **ضمان استمرارية الخدمات الصحية خلال وبعد فترة الحجر الصحي العام اذ يمكن أن يتسبب انقطاع هذه الخدمات في أزمات وتأثيرات خطيرة على صحة المواطنين. بناء على ذلك، من الضروري تأمين هذه الخدمات وأداء هذه المهمات مهما كانت الظروف:**

أ. تحديد الفئات الأكثر تأثرا بفيروس كورونا لتأمين حاجيتهم الصحية الخاصة ولحمايتهم مما سيساهم في انخفاض أعداد الحالات الحرجة والوفيات

ب. توفير الأدوية لأصحاب الامراض المزمنة الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. يتزود أكثر من مليون مصاب بمرض مزمن بالأدوية من مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات الجهوية ويتسبب انقطاعهم عن تناول أدويتهم في تدهور حالتهم الصحة وجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. لهذا يجب التنظم وطلب المساعدة من متطوعي المجتمع المدني وطلبة الطب والخدمات الاجتماعية ومؤسسة البريد من أجل إيصال الأدوية للمرضى في منازلهم وتجنب تنقلهم لجلب العلاج وبالتالي تفادي تعريضهم للخطر.

ت. ضمان تأمين المتابعة الصحية لأصحاب الأمراض المزمنة الذين يتلقون الرعاية بمراكز الصحة الأساسية والمستشفيات في ظل انقطاع المراجعات الطبية بالمستشفيات ومشاكل المواصلات والنقل.

ث. المواصلة في تأمين الأنشطة الطبية التي تعتبر ضرورية أو استعجالية كالتلقيح والمراجعات الطبية في علاقة بصحة الحوامل والأمهات والصحة الإنجابية، والفئات الضعيفة كالأطفال والنساء وكبار السن ومراجعات التغذية وطب الاسنان الطارئة والضرورية.

2. **اتاحة الوسائل اللازمة لمواصلة توفير الخدمات الضرورية**

أ. اتخاذ الإجراءات اللازمة والملائمة لحماية الإطار الطبي والمرضى بما يتطابق مع التوصيات الواردة في مختلف الوثائق التي نشرتها وزارة الصحة.

ب. تنظيم دورات تكوينية حول فيروس كورونا على مستوى كل المؤسسات والهياكل والموظفين في قطاع الصحة الأساسية. هذا ويتوجب اتباع التكوين بعمليات بيضاء واتخاذ ترتيبات لتوفير الدعم والاحاطة النفسية والتقييم الدوري لمدى احترام الأشخاص المعنية للإجراءات المتخذة.
ت. بذل مجهود استثنائي لضمان توفر الادوية بشكل دائم وخاصة منها أدوية الأمراض المزمنة والمعدات الوقائية الشخصية واللوازم الصحية. كذلك، يجب وضع خط هاتفي على ذمة المواطنين مع ضمان اتاحته وفعاليته.
ث. كل مؤسسات وهياكل الصحة الأساسية مدعوة لإعادة تنظيم عملها لضمان استمرارية الخدمات الضرورية ولتوفير الموارد البشرية الكافية لتأمين هذه الاستمرارية.

3. المساهمة بشكل فعال في مكافحة جائحة كورونا

أ. التحقيق الوبائي وتتبع الاتصال

من الضروري تحديد الأشخاص الذين تواصلوا مع المصابين بفيروس كورونا وعزلهم في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء. وبما ان هياكل الصحة الأساسية لها خبرات قيمة فيما يتعلق بالتحقيقات الوبائية فيجب تكوين فرق في جميع المستشفيات الجهوية والمحلية تعمل تحت رقابة وتوجيه الأطباء وتتكون من ممرضين لتتبع جهات الاتصال وتحديد قائمة الأشخاص الذين تواصلوا مع المصابين بفيروس كورونا ومتابعة وضعهم الصحي:

- تحيين قائمة الأشخاص ومعلومات الاتصال بهم وخاصة عناوين الإقامة وأرقام الهواتف
- تنفيذ إجراءات الرعاية الطبية حسب خطة المتابعة التي أوصي بها على المستوى المركزي

ب. تخصيص مركز معين بكل جهة للمساعدات الطبية والمتابعات المتعلقة بوباء كورونا

لئن وجب توفير مساحة لعزل المصاب بفيروس كورونا وكل شخص قام بالاتصال به قبل اكتشاف مرضه ومتابعة كل شخص من طرف طبيب معين أو ممرض، فان جل أو أغلب المستشفيات والمراكز الطبية لا يتوفر لها المساحة ولا الموارد البشرية الكافية لتنفيذ هذه الخطة. لهذا السبب، يجب تحديد مركز صحي على المستوى الجهوي يمثل بدوره حلقة لتتبع سلسلة تفشي الفيروس على المستوى الوطني. هذا ويجب تجهيز المراكز الجهوية بأحدث المعدات التقنية والأمنية كي يتم تقليص انتشار المرض جهويا، وبالتالي على المستوى الوطني.
يجب بالتالي اعلام المواطنين لتوجيههم نحو المركز المحدد في حال لاحظوا ظهور أعراض مرض الكورونا كما يجب توعيتهم وتحسيسهم بضرورة الاتصال الهاتفي في مرحلة أولى. ولعل مجهودات السلط المحلية منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام لها دور كبير فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات.
ويمكن أن تتمثل هذه المراكز حسب خصوصية كل جهة، في مستشفى جهوي (فيما عدى الأقسام الاستعجالية) أو الممركز الصحية الوسيطة أو مراكز الصحة الأساسية. ستعمل هذه المراكز، تحت رقابة وتوجيه الهياكل المركزية، على تسهيل تحديد الأشخاص المشتبه بإصابتهم، تأكيد أو نفي الإصابات، وعزل المصابين أو المشتبه في اصابتهم. ويجب فتح هذه المراكز من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الثامنة مساء مع إمكانية تمديد أوقات العمل وعلى ان يؤمن فريقان تسيير الاعمال، فريق صباحي وآخر مسائي. بناء على ما سبق، يجب الإسراع بفتح هذه المراكز بالمناطق الأكثر إصابة بالوباء على أن يتم تعميمها لاحقا على جميع المناطق وعلى أن يتم اجراء الفحوصات المتعلقة بفيروس كورونا بشكل مجاني.
يجب التأكيد كذلك على ضرورة توفير المعدات الوقائية الشخصية وآلات قياس الضغط والاكسيجين وعلى وسائل لنقل المرضى الى الأقسام المختصة على وجه السرعة. كما يجب تجهيز المراكز بوسائل الاتصال الضرورية (كالهواتف والانترنات والحواسيب).
وفي انتظار توفر الفحوصات السريعة يمكن فحص المرضى المشتبه في اصابتهم في هذه المراكز من طرف فرق أطباء ومخابر تحليل مختصة. تحديد جهات الاتصال يجب أن يكون دقيقا وواضحا باتباع آليات فعالة وبتنسيق وتعاون بين الفريق الجهوي العامل على تتبع الاتصال.

ورغم أن عمل هذه المراكز سيتولاه الخبراء العاملون به بشكل أساسي، فانه من الضروري الاستعانة بخبراء من القطاع الخاص (سواء بالمساعدة المباشرة أو المساعدة في تلقي الاتصالات ونشر المعلومات) كما يجب تكوين الفرق المختصة التي ستعمل بهذه المراكز وتنفيذ عمليات بيضاء مع تجديد التكوين لتتبع تطور الأوضاع.

4. التعبئة والتنسيق على المستوى المحلي، الجهوي والوطني

أ. المراكز الصحية الجهوية مدعوة اليوم للاضطلاع بدور أساسي في تنظيم وتوزيع المهام وعليها تنفيذ المهام المطلوبة منها بشكل ناجع وفعال كما تفرضه الأوضاع. لهذا الغرض، يجب وضع خطة عمل واضحة لتوزيع الأدوار ولإدارة الموارد البشرية بشكل ناجع وتوزيع الإطارات والعناصر الطبية بشكل عادل ومتوازن مع الاحتفاظ بعدد منهم للتدخل فقط عند الطوارئ ولتقليص خطر انتشار العدوى بين الأطر الطبية.
يجب كذلك تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة الوضع وتقييمه ولاستباق التطورات بين الخبراء والهياكل الطبية والصحية العاملة في القطاعين العمومي والخاص.
كذلك، يجب تنظيم اجتماعات دورية مع رؤساء البلديات ومختلف القائمين على الخدمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للسيطرة على الأزمة على المستوى المحلي.
هذا ويجب كذلك العمل على تحسيس المواطنين على المستوى المحلي والجهوي بضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة واحترام قواعد النظافة وقواعد العزل الصحي.

ب. تكوين تنسيقية جهوية ووطنية ودعوة مديري الهياكل والمراكز الجهوية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا لتأطير ودعم انشاء هذه المراكز وتوفير الأجهزة والمستلزمات الضرورية لمباشرة العمل حسب البرنامج المحدد وتنظيم الدورات التكوينية لدعم التعاون بين القطاع العام والخاص. كذلك، يجب تنظيم اجتماعات دورية عن بعد على المستوى الجهوي والوطني.

ت. يجب الإشارة كذلك الى حاجة المعالجين للدعم والمساندة ولعل موجة الدعم والتقدير لمجهودات قطاع الصحة ساهمت في تقدم الأعمال وفي بذل المعالجين والأطر الطبية لمجهودات استثنائية. هذا الدعم الشعبي يسلط الضوء على ضرورة الحفاظ على الشفافية والمصداقية على جميع المستويات ولهذا يجب انشاء نظام للتواصل ونشر المعلومات لإتاحتها للجميع سواء تعلق الأمر بالإجراءات المتخذة أو بالتحقيقات المنجزة أو بالنتائج التي تم التوصل لها وهو ما سيضمن كسب ثقة الشعب ودعمه على المدى القريب أو البعيد على حد السواء.